الخلاف بين السلفية والصوفية:
أصوله وامتداده

بالقاسم أبو الغازي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس– سايس

المغرب

الملخص:

تطرق هذا المقال لأصول الخلاف بين التوجه الصوفي والسلفي وبعض آثاره في المشرق والمغرب، إذ أن الاتجاه الصوفي يعتبر مختلف ممارسات أتباعه من صلب الدين الإسلامي، وتجسيدا لمسألة الإيمان والعقيدة، على عكس الاتجاه السلفي الذي يعتبر ذلك مخالفا لمقاصد الشريعة. هذا الأمر أدى إلى بروز نوع من الاختلال في التعامل مع قضايا المجتمع، حتى أصبحت الانتاجات العلمية الدينية –في معظمها– تكرس مسألة الصراع المذهبي.

في نفس السياق، وجد الخلاف بين التيارين الصوفي والسلفي خصوبة في الحقل السياسي أيضا؛ الذي وضحناه مع ظهور الحركة الوهابية السلفية، التي تلقت دعما بشبه الجزيرة العربية من طرف آل سعود، وبمصر من طرف السلطة العثمانية، فلو لم يكن هذا الدعم ما كانت لتصل –بتوجهها– إلى مختلف مناطق العالم الإسلامي، على خلاف التيار الصوفي الذي تعرض لمضايقات من السلطة الحاكمة، مثل ما حدث خلال فترة حكم السلطان سليمان (1792م–1822م)، حينما قام بتقليص نفوذ ونشاط الزوايا (خاصة الطرقية منها)، مما ساهم في إحداث صراع بين المخزن المتبني لمبادئ السلفية (متزعم السلطة) والقبيلة الحاملة لقيم التصوف المجتمعي (المدعمة بمؤسسة الزوايا).

الكلمات المفاتيح: السلفية، الصوفية، الزوايا، الطرق الصوفية، الخلاف الديني، المشرق، المغرب.

Abstract:

This article addresses the origins of the conflict between the Sufi and Salafi trends and some of its effects in the Mashreq and Maghreb. The Sufi trend considers its practices to be an integral part of Islamic religion and a clear embodiment of the issues of faith and creed, unlike the Salafi trend, which considers it contrary to the purposes of Sharia. This has led to an imbalance in dealing with social issues, with most religious scientific productions focusing on sectarian conflict.

In the same context, the dispute between the Sufi and Salafi currents was also fertile ground in the political field. This was illustrated with the emergence of the Salafi-Wahhabi movement, which received support from the Al Saud family in the Arabian Peninsula and from the Ottoman authority in Egypt. If it were not for this support, the Salafi trend would not have reached various regions of the Islamic world, unlike the Sufi trend, which faced harassment from the ruling authority. For example, during the reign of Sultan Suleiman (1792-1822), he reduced the influence and activity of the Zaouias, especially the Tariqas, which contributed to a conflict between the government adhering to the principles of Salafi and the tribe carrying the values of community-oriented Sufism (supported by the institution of Zaouias).

Keywords: Salafism, Sufism, Zawiyas, Turuq Sufi, Religious dispute, Mashreq Maghreb.

Résumé :

Cet article aborde les origines du conflit entre les tendances Soufie et Salafie et certains de ses effets à Machrek et à Maghreb. La tendance Soufie considère ses pratiques comme faisant partie intégrante de la religion islamique et comme une incarnation évidente des questions de foi et de croyance, contrairement à la tendance Salafie qui considère cela comme contraire aux objectifs de la Charia. Cela a conduit à un déséquilibre dans la façon de traiter les problèmes sociaux, avec la plupart des productions scientifiques religieuses se concentrant sur les conflits sectaires.

Dans le même contexte, le différend entre les courants Soufi et Salafi a également été un terrain fertile sur le plan politique. Cela a été illustré par l'émergence du mouvement Salafiste-Wahhabite, qui a reçu le soutien de la famille Al Saoud dans la péninsule arabique et de l'autorité Ottomane en Égypte. Sans ce soutien, la tendance Salafiste n'aurait pas atteint diverses régions du monde islamique, contrairement à la tendance soufie, qui a subi des harcèlements de la part des autorités au pouvoir. Par exemple, durant le règne du Sultan Suleyman (1792-1822), il a réduit l'influence et l'activité des Zaouias, en particulier des Tariqas, ce qui a contribué à un conflit entre le gouvernement adhérant aux principes Salafistes et la tribu portant les valeurs du Soufisme orienté vers la communauté (soutenu par l'institution des Zaouias).

Mots-clés : Salafisme, Soufisme, Zaouias, Turuq Soufies, Désaccord religieux, Machrek, Maghreb.

مقدمة

إن الخلاف في تدبير الأمور الدينية للمجتمعات الإسلامية، أسهم في بروز تيارات متباينة ومختلفة من الناحية الفكرية كالصوفية والسلفية، فكل تيار ينسب إلى نفسه امتلاك مقومات الإصلاح والصلاح بمرجعية دينية ثابتة أساسها الكتاب والسنة، وقد تجلى ذلك في أحداث مفصلية ذات صبغة دينية وسياسية واجتماعية خلال القرنين 19 و20م، التي خلفت آثارا سلبية على المجتمعين المشرقي والمغربي.

إذا كان الخلاف القائم بين التيار الصوفي والسلفي يشكل ظاهرة اجتماعية مألوفة، فلا يمكن حصر ذلك في المسألة الدينية والمذهبية فقط، بل الأمر قد طال مختلف أنشطة المجتمع في جوانب متعددة (دينيا وسياسيا وثقافيا...).

ومن هذا المنطلق نتساءل: ما هي أبرز العوامل التي ساهمت في توسيع الهوة بين التيارين الصوفي والسلفي بالمشرق والمغرب خلال القرنين 19 و20م؟ وما أثر ذلك على الحياة الدينية والسياسية للمجتمعات الإسلامية (المشرق والمغرب نموذجين)؟

المحور الأول: أصول الخلاف بين التيار الصوفي والسلفي

رغم اشتراك الصوفية والسلفية في المرجعية الإسلامية، المرتكزة على الكتاب والسنة كمصدرين أساسيين للتشريع الديني، إلا أن الخلاف قد بات واضحا بين هذين التيارين، وأصبح يكبر ويتوسع مع مرور الزمن، ويرجع ذلك إلى أصول عديدة: دينية (عقدية)، سياسية، اجتماعية، ثقافية...

أولا: الأصول الدينية

تؤكد بعض الكتب السلفية المعاصرة على وجود العقيدة الصوفية والشريعة الصوفية[1]، وهذا التصور يشير ضمنيا إلى الرغبة في استبعاد العقيدة الدينية الصوفية وجعلها خارج الإسلام من طرف السلفية، ويرجع ذلك إلى اعتماد بعض الأسس المنافية لعقيدة التوحيد، كتقديس الأشخاص باسم الولاية والقطبانية أو الغوثية، وجعل مقامها كمقام النبوة، وأحيانا كالألوهية...، والادعاء بالتصرف في الملكوت، إضافة إلى التوسع في فلسفة التصوف بأحكام مبنية على التأويلات والكشف والتحكمات، والمثال والخيال والأحلام والأوهام...[2]، وتؤاخذ الصوفية على كون الكثير من طرقها تعتمد مصادر أخرى –غير الكتاب والسنة– لتلقي العقائد والعبادات والأحكام والآراء؛ كاعتماد الرؤى والأحلام والمنامات، والتلقي عن أهل الكتاب وغيرهم من أصحاب الملل، وكذلك الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واعتبار بعض الخوارق من آيات الله...[3]، وتجسيم بعض الطقوس الدينية وألوهية القوات الخفية[4]، إضافة إلى مخاطبة رجال الغيب باعتبارهم أولياء الله والتعبد بالرياضات والخلوات وترك الجماعة وتجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني[5].

كل المعتقدات الدينية السابقة عند الكثير من الطرق الصوفية بالمشرق والمغرب شكلت عائقا في التوافق مع المبادئ العقدية عند السلفية؛ المتمثلة في العودة إلى الأصول، والتمسك بالدين الخالص من الشوائب والبدع، والسير على هدى رسول صلى الله عليه وسلم وصحابته، وترك ما لا يوافق الكتاب والسنة[6].

هذا الأمر، دفع التيار السلفي إلى الابتعاد عن الفكر الصوفي، وانتقاد ممارسة الطرقية التي تخالف مرتكزات التوحيد، وقد عبر عن ذلك محمد بن عبد الوهاب بقوله في إحدى رسائله: **"اعلم رحمك الله أن هذه الكلمة (لا إله إلا الله) هي الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي كلمة التقوى، وهي العروة الوثقى، وهي التي جعل إبراهيم عليه السلام كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون،**

وليس المراد قولها باللسان من الجهل بمعناها {...}، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب ومحبة أهلها وبغض من خالفها ومعاداته {...} فاعلم أن هذه الألوهية هي التي تسميها العامة في زماننا (السر) و(الولاية)، والإله معناه الذي فيه السر، وهو ما يسمونه (الفقير) و(الشيخ) وتسميه العامة (السيد) وأشباه هذا، وذلك أنهم يظنون أن الله جعل لخواص الخلق عنده منزلة يرضى أن يلتجئ الإنسان إليهم ويرجوهم ويستغيث بهم ويجعلهم واسطة بينه وبين الله[7]

وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن السلفية اتخذت موقفا سلبيا من الممارسة الصوفية وفق مستوى فهمها للأسس العقدية الإسلامية، حتى أصبحت كإطار مرجعي ديني متناقض مع مبادئ الصوفية. وهذا الموقف في ظاهره يستند على المنطلقات الدينية العقدية، ولكن السؤال الذي يظل مطروحا، هل العامل الديني هو الوحيد الذي ساهم في توسيع الهوة بين التيارين الصوفي والسلفي؟ أم أن هناك عوامل أخرى يجب إبرازها؟

فإذا كان العامل الديني له دور حاسم في إظهار الخلاف بين التيار الصوفي والسلفي، فإن هناك عوامل أخرى خفية ساهمت بشكل أو بآخر في تكريس مبدأ التنافر بينهما، خاصة ما يرتبط بالجانب السياسي.

ثانيا: الأصول السياسية

لقد شكل العامل السياسي دورا مهما في إحداث شرخ بين التوجه الصوفي والسلفي، ويظهر ذلك مع بداية الدعوة الوهابية بالحجاز التي حملت مبادئ السلفية بمساندة أمير الدرعية محمد بن سعود، الذي استثمر سلطته السياسية في تقوية الحركة، حيث حمل أهل الدرعية على اتباع محمد بن عبد الوهاب فيما يقول، إضافة إلى مجموعة من قبائل العرب[8].

وبهذا الشكل، استطاعت الحركة الوهابية توحيد مجموعة من التركيبات العشائرية بشبه الجزيرة العربية[9]، والوقوف ضد الهيمنة العثمانية[10]، وذلك بغية إعادة مجد الدولة الإسلامية من الناحية السياسية.

وما يهمنا في هذه المسألة؛ هو كون الفكر السلفي في منابعه الأولى قد حظي بدعم سياسي، ضد كل التيارات المخالفة له، خاصة ضد الطرق الصوفية، حيث كسب شرعية قوية لتمرير مشروعه العقدي، فالدولة السعودية تبنت بشكل صريح دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب القائمة على مفهوم التوحيد، وجعلتها مصدرا أساسيا لشرعيتها[11].

وبمصر، فقد ساهمت الجامعة الإسلامية التي قادها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في تقوية التوجه السلفي من خلال دعم موقف جمال الدين الأفغاني، رغم الاختلاف بين فكر السلطان وفكر الأفغاني[12].

أما في المغرب، ومع بداية القرن 13هـ/19م، فقد عبر السلطان المولى سليمان بشكل غير مباشر عن دعمه لمبادئ الحركة السلفية، وذلك من خلال مواجهته لكل العوائد الشعبية المنافية للسنة، حيث منع القبائل المجاورة للرباط سنة 1218هـ/1804م من إقامة موسم بضريح سيدي يحي بن منصور، وفي السنة الموالية أمر بهدم القبة التي بنيت على ضريح والده، إضافة إلى إصداره لرسالة هامة في تحريم السماع ومهاجمة الطرق الصوفية التي تلجأ إلى استعمال الطرب والرقص لأغراض العبادة. كما عمل المولى سليمان على إقناع العلماء بالتراجع عن انتقاداتهم للوهابيين ومذهبهم، مما دفعه إلى إرسال ولده مولاي إبراهيم مع جماعة من العلماء لأداء فريضة الحج، وتبليغ سعود بن عبد العزيز رسالة توضح موقفه الإيجابي من الحركة الوهابية[13]، والتعبير عن حسن النوايا تجاهها، والإشادة بالدور الإصلاحي الذي تقوم به هذه الحركة، الذي يتجلى في محاربة البدع وإخلاص التوحيد لله، والسعي إلى الرجوع بالدين إلى نقائه الأصلي، ويظهر هذا في الرسالة التي وجهها السلطان سليمان إلى الحركة الوهابية بقوله: **"لقد سرنا ما بلغنا عنكم**

من سيرتكم وشيمتكم وأحوالكم في الزهد في الدنيا، وإحياء رسوم الدين والحض على طريق السلف الصالح وسنن المهتدين، والحمل على إخلاص التوحيد لرب العالمين، وقطع البدع والضلالات التي هي منشأ زيغ العقائد وكثرة الجهالات، وما برحنا نسمع عنكم ما قد أصبتم فيه كل الإصابة ووافقتهم فيه كتب العلماء ومذاهب السلف والصحابة"[14].

وعلى هذا الأساس، نشأ الصراع بين الطرق الصوفية والحركة السلفية، حتى تحول إلى معركة عقائدية سياسية في آن واحد، خاصة عندما أظهر مشايخ بعض الطرق موقف التعاون مع الاستعمار، أو إبداء موقف المسالمة والتواكل مع تثبيط العزائم، وقتل الهمم بتأويل فكرة القضاء والقدر تأويلا سيئاً[15].

بفعل الموقف الإيجابي للسلطة السياسية للمغرب من الحركة السلفية، نشأ جيل من رجال السلفية (مثل محمد بن العربي العلوي)، الذين اتخذوا من السياسة وسيلة لتثبيت مبادئ توجههم ومختلف الأفكار التي تم استيرادها من المشرق، وقد تم هذا نتيجة الأوضاع السيئة التي كان يعيشها المغرب في الداخل والخارج، وهذا ما سيمنح لهؤلاء السلفيين الزعامة والنفوذ في البلاد مع بداية القرن 20م، حتى أصبحت لهم صلاحية مراقبة الحكم والضغط عليه، من أجل سلوك سبيل الإصلاح. وعلى هذا الأساس فقد طرحوا مسألة تطوير النظام السياسي بالمغرب إلى ملكية دستورية.[16]

هكذا، يظهر أن الموقف السياسي المخزني خلال القرن 19 وبداية القرن 20م كان يخدم التوجه السلفي ويعمل على تدعيم ركائزه، في مقابل مواجهة الطرق الصوفية ومختلف معتقداتها.

لقد شكل تبني مبادئ السلفية وفق المذهب الحنبلي من طرف السلطة السياسية أمرا غريبا، خاصة ونحن نعلم بأن الوسط المغربي كان متشبعا بعقيدة الإمام الأشعري وتعاليم الإمام مالك[17].

وهذا الموقف السياسي الإيجابي للسلطة السياسية من الحركة السلفية، أعطى لهذه الأخيرة الشرعية لمواجهة الفكر الصوفي خاصة في معتقدات الطرقية، مثل ما عبر عنه الناصري في رسالته "ضد المتفقرة": **"قد ظهر ببلاد المغرب بدعة قبيحة، وهي اجتماع طائفة من العامة على شيخ من الشيوخ الذين عاصروهم أو تقدموها ممن يشار إليه بالولاية والخصوصية، ويخصونه بمزيد من المحبة والتعظيم ويتمسكون بخدمته ويتقربون إليه قدرا زائدا على غيره من الشيوخ، بحيث يترسم في خيال جلهم أن كل المشايخ أو جلهم دونه في المنزلة عند الله تعالى، ويقولون نحن أتباع سيدي فلان، وخدام الدار الفلانية، ولا يحولون عن ذلك ولا يزولون خلفا عن سلف، وينادون باسمه، ويستغيثون به ويفزعون في مهماتهم إليه معتقدين أن التقرب إليه نافع، والانحراف عنه قيد شبر ضار مع أن النافع والضار هو الله وحده"**[18].

بشكل عام، يتبين أن السلطة المخزنية تبنت مبادئ السلفية ضد العرف لصالح الشرع، وتطبيق الشرع يعني استحضار الإسلام/ الاستسلام، وبالتالي تتحقق الطاعة/ الخضوع، أي التواجد في قلب بلاد المخزن، ومن هذا المنظور فإن المناداة بتطبيق الشرع إجراء سياسي، ساهم في تفكيك مؤسسة القبيلة ذات الارتباط الوثيق بالزاوية[19].

وفق هذا المعطى، يمكن القول أن التوجه السياسي الذي ساد في كل من المغرب والمشرق خلال القرنين 19م و20م كان يكرس التفرقة بين التيارين السلفي والصوفي، بُغية تحقيق مكتسبات سياسية تهم استقرار السلطة الحاكمة، وكانت النتيجة هي بقاء الصراع بين التيارين، وتبادل الانتقادات بينهما على أساس عدم الامتثال لمقتضيات الشرع سواء في الجانب العقائدي أو السلوكي.

ثالثا: الأصول الاجتماعية والثقافية

كما أشرنا في السابق، إن الظاهرة الصوفية متجذرة في المجتمعين المغربي والمصري، فمنذ القرن الثاني الهجري، بدأ التصوف ينتشر في الشرق العربي، وفي أوائل القرن الخامس الهجري بالمغرب[20]. وبعد ذلك صار التصوف ذو قاعدة شعبية داخل المجتمع، حيث ساهم في توثيق العلاقات بين الأفراد والجماعات، والقضاء على أساليب التفكك الاجتماعي، فمثلا كانت المدرسة القادرية تعمل على تدريب المريد على ما يجب أن يتحلى به الفرد خارج المدرسة في المجتمع الكبير، وذلك بتنظيم حياة المريد الخاصة وعلاقات المريدين بالقيادة، المتمثلة بالشيخ وعلاقاتهم ببعضهم البعض، وعلاقاتهم بالمجتمع المحيط[21].

وقد انتشر التصوف على أوسع نطاق في المجتمع في شكل زوايا كبرى، التي تقوم بأدوار عدة، فهي في آن واحد مساجد ومدارس وفنادق تأوي عابر السبيل، كما تمثل مقر إقامة كبير الطريقة أو الشيخ المتلقي من الله البركة، التي تمكنه من الإتيان بالكرامات. وينطلق من الزوايا في كافة البلاد نواب الشيخ الذين يحملون تعاليمه وأوامره إلى جماهير المتحمسين، التي تزودهم بمعرفة الطريقة والشعائر الدينية، التي تمكنهم من الارتقاء إلى سعادة الدارين في الدنيا والآخرة[22]، وهذا الأمر كان شائعا في الوسط الاجتماعي سواء بمصر أو بالمغرب.

ومع بداية القرن 13هـ/19م بدأ المجتمع المشرقي والمغربي يستقبل أفكار الوهابية السلفية، إلا أنها اصطدمت مع الفكر الصوفي القائم على تقديس الشرفاء، والإيمان بكرامات الأولياء، واتخاذ الوسائط إلى الله تعالى، سواء في العبادة أو قضاء الحاجات، مما نشأ عن ذلك صراع ذو بعد اجتماعي وثقافي، خاصة بعدما أنكر الوهابيون الطرق الصوفية وقالوا أن الأولياء لا يستحقون أي نوع من العبادات. وفي جانب آخر فقد رأى الشرفاء أفكار الوهابية تمس بشكل مباشر نفوذهم ومكانتهم في المجتمع، حيث أصبح عداء الصوفية وعداء الشرفاء للمذهب الوهابي وجهين لعملة واحدة، لأن الصوفية المغربية بنيت بشكل أساسي على إجلال أهل البيت وتعظيمهم[23].

ومن هذا المنطلق، اتخذ عامة الناس من المجتمع المغربي وكذا المشرقي (مصر) موقفا سلبيا من الحركة السلفية الوهابية، بسبب الحملة الدعائية التي شنها بعض الحجاج العائدين، الذين كانوا غالبا ما يضخمون أخطاء الوهابيين، ويحاولون صرف الناس عن الحج، بدعوى عدم توفر الشروط الضرورية لذلك. وهذه الدعاية المناوئة وجدت مجالا خصبا في صفوف الفئات الشعبية، حيث سارع الكثير من المغاربة (أكثر من 8000) إلى الالتحاق بجيش محمد علي المصري، الذي كُلف بمحاربة الوهابيين من طرف السلطان العثماني[24].

هكذا، يتبين أن المجتمع المغربي والمشرقي (المصري) كان متخوفا من الحركة السلفية الوهابية، وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين التيار الصوفي –المتجذر في المجتمع– والسلفية، ويرجع ذلك إلى عومل متعددة منها:

- لجوء الوهابية إلى القوة في فرض آرائهم، الشيء الذي أساء كثيرا لقضيتهم، وسمح لخصومهم بتضخيم أخطائهم واستعمالها دعائيا ضدهم، كتكفير العامة ومنعهم للزيارة، ونهيهم عن المغالاة في تعظيم الرسول بالإكثار عليه.

- كان أتباع الوهابيين الذين كلفوا بالسهر على تطبيق تعاليم المذهب الوهابي من الأشخاص الذين لا يميزون بين ما هو شرك وما هو بدعة، وبين ما هو محرم وما هو مكروه.

- وجود غموض يكتنف أذهان العامة تجاه المذهب الوهابي، فقد أقرت بعض الكتابات أن الوهابيين من الخوارج[25] وأحيانا يتم وصفهم بأنهم فرقة من أهل الاعتزال[26]، حيث أن هذه الحركة الإصلاحية ظلت غير واضحة[27].

هذه العوامل وغيرها كانت كافية في إحداث قطيعة شبه تامة بين التوجه الصوفي والسلفي (ذو الصبغة الوهابية)، وهذا ما ألغى إمكانية الانصهار الفكري للتوجهين داخل المجتمع المغربي والمشرقي (المصري).

المحور الثاني: الآثار التي خلفها الخلاف بين التيارين الصوفي والسلفي

لا شك أن الصراع الذي احتدم بين التيار الصوفي والسلفي كانت له آثارا على المجتمعات الإسلامية سواء بالمشرق (مصر مثلا) أو بالمغرب، ويظهر ذلك في جوانب متعددة تمس ما هو ديني وسياسي وثقافي...

أولا: آثار الخلاف على المستوى الديني

مع بداية القرن13هـ/19م، بدأت أفكار الحركة الوهابية السلفية في انتشار واسع من المشرق حتى وصلت إلى المغرب، بعدما استفادت من الوفرة المالية في الجزيرة العربية، وقد اعتمدت لهذا الأمر وسائل متعددة كبناء المراكز الإسلامية والجوامع وتكوين الدعاة...[28]. كما حدث تقارب بين الحركة الوهابية الصاعدة وحركة الإخوان المسلمين بمصر، وهذا التقارب ساهم في ترسيخه شخصيات بارزة كمحمد عبده ورشيد رضا اللذان نشرا الفكر الحنبلي في مصر والعالم العربي[29].

هذا النفوذ الذي أكسبته الحركة السلفية الوهابية، كان له أثرا بليغا على الحياة الدينية للمغاربة والمشارقة، ويظهر ذلك في حدوث اضطراب عند تأدية شعيرة الحج، فقد حكى الحجاج العائدين من الحجاز –سنة 1217هـ/1803م– أنهم قد واجهوا صعوبات وشدائد طيلة فترة إقامتهم بالحرمين الشريفين، حيث منعوا من زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم[30]. وهذا كله، كان الغرض منه هو ضرب المعتقدات الدينية الصوفية التي أصبحت في تراجع بسبب الحملات العدائية التي شنتها هذه الحركة على الصوفية، بذريعة أن هذه الأخيرة تتناقض مع مبادئ الدين وثوابته، فحرمت مظاهر التصوف؛ كالاجتماع على الذكر، وقراءة القرآن، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الآذان، وحمل المسبحة، كما حاربت إسم التصوف بشكل عام[31].

وقد حاول علماء المشرق (مصر) والمغرب التصدي لبوادر التغيير التي بدأت تمس المنظومة العقدية والممارسات الدينية للمجتمع، خاصة بعد تأثيرها في السلطة السياسية، ويظهر ذلك في الرد الذي قدمه العالم المغربي الطيب بنكيران على أطروحات الوهابيين التي يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:

- التوسل بالأنبياء والصالحين لا يعتبر شركا، لأن المستغيث بالأنبياء والصالحين يدرك جيدا أن الله وحده هو الذي يقبل الدعاء أو يرده؛
- كرامات الأولياء ثابتة، وهؤلاء هم باب الله المفتوح لقضاء حاجات العباد؛
- زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم من أعلى المقربات وأرجى الطاعات، وتجوز زيارة قبور الأولياء والتوسل بهم لأهل العلم، في حين تعتبر مكروهة بالنسبة للعامة الذين لا يحسنون آداب الزيارة؛
- الذبح عند أضرحة الأولياء ليس عبادة ولا يستوجب التكفير، وإنما يعتبر أمرا جائزا إذا قصدت به الصدقة؛

- البناء فوق قبور الصالحين، فيه تعظيم كرامات الله، وهو أمر مستحب لكونه يحمي هذه القبور من الاندثار ويتيح للمسلمين الانتفاع بها[32].

وانطلاقا من هذا المعطى، يتضح أن الخلاف العقدي بين التيارين الصوفي والسلفي، الذي وصلت أصداؤه من المشرق، كان له تأثير على الإسلام الاجتماعي بالمشرق والمغرب، إذ أن الحركة السلفية اعتبرت الخلل الذي أصاب الأمة سببه المجتمع الإسلامي نفسه، بسبب تفاقم الهوة بين الإسلام المعياري والإسلام الاجتماعي، ولذلك هذا المجتمع يلزم أن يصلح ذاته بالإسلام وحده[33].

لكن الرد الذي قدمه علماء المغرب خلال ق 19م على المشروع الإصلاحي السلفي الوهابي يبرهن على أن هذه الحركة لم تستوعب حيثيات الواقع الاجتماعي المغربي عقديا وسلوكيا، فرغم وضوح منطلقها الإصلاحي المرتكز على المرجعية الإسلامية المشتركة (الكتاب والسنة)، إلا أنها مفتقدة إلى الأصول التي تمكن من استيعاب مستجدات الحياة المعاصرة، مثل الأصول المعروفة كالاستحسان والاستصحاب، والمصالح المرسلة والاستصلاح، وعمل أهل المدينة واعتبار المصلحة وتقديمها... أما اعتماد القياس وحده كقاعدة للتفكير الإصلاحي، فذلك غير كاف لقبول تلك المستجدات[34].

ثانيا: آثار الخلاف على المستوى السياسي

لقد أثر الاختلاف بين السلفية والصوفية في التوجه الديني على الاستراتيجية السياسية للدولة العثمانية (خاصة بمصر)، فمنذ العصر المملوكي كان هناك حلف بين الفقهاء وشيوخ الطرق الصوفية وبين السلطة السياسية، حتى صار هؤلاء الشيوخ موظفين لدى الدولة، الأمر الذي ربط مصالحهم بمصالح الحكام والسلاطين، كما اعترفت الدولة بسلطتهم على العامة وعقائدها، مما جعلهم يضفون طابعا دينيا على سلطة الحكام، لا يرتبط بالسلفية الإسلامية، مما جعل هذه الأخيرة تحمل توجها تجديديا عقلانيا يتسم بالنقد والمعارضة والتنفيذ. فقد اعتبر محمد عبده الوضع السياسي بمصر في ظل الحكم العثماني غريبا وبعيدا عن روح الإسلام وأصوله، وهذا ما أقره الكواكبي الذي انتقد بشدة الاستبداد العثماني في الحكم حيث أصبح السلطان يحكم رقاب الأمة بما أفضى على سلطته من طابع ديني، يحرم عصيانه، ويحرم الخروج عليه تحريما دينيا[35].

وعندما أحس السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أن هذا الاختلاف المذهبي الديني وكذا العرقي سيساهم في إضعاف الإمبراطورية العثمانية، كان مقترحه هو إنشاء الجامعة الإسلامية قصد تدعيم أواصر الأخوة الإسلامية بين كل مسلمي العالم، حتى يصير العالم الإسلامي قويا قادرا على مواجهة الأطماع الاستعمارية (خاصة من طرف الإنجليز والروس)[36].

وكما أشرنا في السابق، مع وصول التأثيرات السلفية إلى المغرب خلال القرن 13هـ/19م، حاولت السلطة السياسية الحاكمة استغلالها من أجل خلق التوازن الداخلي، فالصراع بين مؤسسة الزوايا –الممثلة للإسلام الاجتماعي– والسلفية شكل فرصة للسلطان سليمان لمواجهة المعارضة – خاصة من العلماء – وإعادة الاستقرار في نظام الحكم من خلال تبني مبادئ السلفية، حيث أن رغبة السلطان في القضاء على الممارسات الدينية المتناقضة مع مبادئ السلفية يعد إجراءً سياسياً أكثر مما هو ديني إصلاحي، لأن الزوايا التي كانت تقود الإسلام الاجتماعي تشكل خطرا على استقرار الحكم، وقد استمرت هذه الاستراتيجية التي حملت صفة المواجهة فترة طويلة امتدت طيلة القرن 13هـ/19م وحتى بداية القرن 14هـ/20م، فقد حاول السلطان عبد الرحمان بن هشام إنقاذ مؤسسة السلطان الشرفاوي، فاستمر في مواجهة بعض الزوايا (كالزاوية الشرادية)، ولم يجد أمامه حلا سوى ذلك قصد تكسير شوكتها في المهد[37].

وعلى هذا الأساس، يتضح أن سياسة الدولة المغربية خلال القرن 13هـ/19م، كانت تتجه نحو القضاء على هيمنة الزوايا، دفعا لخطرها، ولم يكن أمامها إلا تبني مبادئ التوجه السلفي، الذي اتضحت معالم سيطرته على السلطة السياسية مع بداية القرن 14هـ/20م، فبعدما كانت السلفية في المرحلة الأولى من ظهورها تركز على الإصلاح الديني ومواجهة الطرقية والخرافات والبدع، مثلما كان يشتغل عليه أبو شعيب الدكالي، أصبحت خلال المرحلة الثانية تهتم بالأبعاد السياسية، حيث مهدت لظهور الحركة الوطنية السياسية[38]، بمعنى أن الحركتين السلفية والوطنية أصبحتا من المحددات الأساسية للهوية بالبلاد[39]. وبناء على ذلك، اشتغل محمد بلعربي العلوي لمواجهة سلطات الحماية، بعدما حول السلفية التقليدية ذات الصبغة الوهابية إلى سلفية مناضلة، وأصبح متزعما للوطنية السياسية، وحاول أن يحول السلفية من مجرد دعوة دينية إلى سلفية سياسية، وهذا الأمر كان من بين العوامل الأساسية التي دفعت السلطان محمد بن يوسف ينحاز إلى العمل النضالي السلفي، بعدما برز ثلة من العلماء الشباب وفق هذا التوجه أمثال علال الفاسي، وعبد الله كنون، والمختار السوسي، والسلطان بنفسه قام بدور مهم في تعبئة النخبة الوطنية لمواجهة الطرقية، ومحاربة بعض مشايخ الطرق الذين ظهرت خيانتهم[40].

خاتمة:

استمرت الأوضاع بالمشرق والمغرب خلال القرنين 19 و20م في ظل خلاف بين التيار الصوفي والسلفي، فرغم اشتراكهما في مرجعية دينية واحدة (الكتاب والسنة)، إلا أن الخلاف ظل قائما بينهما، فالاتجاه الصوفي مقتنع بمشروعيته الدينية في تأطير المجتمع، أما الاتجاه السلفي فيرى ذلك مخالفا للثوابت الإسلامية، مما جعل إمكانية الجمع بين التوجهين والتقريب بينهما أمرا عسيرا، ولذلك بقي الخلاف مستمرا إلى الوقت الراهن.

لقد حظي التوجه السلفي بدعم سياسي من هذا الطرف أو ذاك، حتى أصبح الإسلام الرسمي ذو مرجعية سلفية، أما الإسلام المجتمعي الصوفي فقد تلقى مضايقات من السلطة الحاكمة، نظرا لارتباطه بمؤسسة الزوايا التي كانت تشكل تهديدا لها، مما دفعها إلى إضعافها، ودفعها إلى التراجع عن أطماعها السياسية، ولذلك أصبحت الزوايا لا تقدم دورها بالشكل المعهود، مما فتح المجال لتنامي الفكر السلفي.

رغم كل ذلك، ندعوا من الجميع الانخراط بكل مسؤولية في نشر وعي تاريخي إسلامي، يتأسس على قبول الاختلاف، إذ أن السلفية لا يمكن أن تلغي الوجود الصوفي، والصوفية لا يمكن أن تنكر الدور التاريخي للسلفية الإصلاحية، فكل توجه فكري يجب أن تُحترم مبادئه، حتى تنعم المجتمعات الإسلامية بالاستقرار، وتقل الحملات العدائية بين أطرافها. فالاختلاف بين هذين التيارين يظل في خدمة التنوع الحضاري.

الهوامش:

1 شيخاني محمد، **التربية الروحية بين الصوفيين والسلفيين**، دار قتيبة، الطبعة الثانية، 1995، ص.194.

2 الكواكبي عبد الرحمان، **أم القرى**، المطبعة المصرية الأزهر، 1931، ص.117.

3 بن دجين السهلي عبد الله، **الطرق الصوفية: نشأتها وعقائدها وآثارها**، دار الكنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2005، ص.15-18.

4 الحجوي حسن أحمد، **العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757-1912م)**، م.س، ص.61.

5 عثمان محمد فتحي، **السلفية في المجتمعات المعاصرة**، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية 1981، ص.22-23.

6 الطاهري عبد السلام، **الفكر الإصلاحي بالمغرب: الخطاب السلفي نموذجا (من 1757-1894)**، طوب بريس، الطبعة الأولى 2008، ص.242.

7 عثمان محمد فتحي، **السلفية في المجتمعات المعاصرة**، م.س، ص.48-49.

8 السمنودي إبراهيم بن عثمان، **سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية**، دار الخلود للتراث، الطبعة الأولى 2008، ص.49-50.

9 سليمان نوار عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ص.229.

10 سليمان نوار عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، م.س، ص.222.

11 الدخيل خالد، **الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، دون سنة النشر، ص.259.

12 الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**، المجلد 6، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، دون سنة النشر، ص. 704.

13 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم7، 1983، ص.184-185.

14 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.187-188.

15 الصحراوي عبد القادر، **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي**، مطبعة دار النشر المغربية، دون سنة النشر، ص.40.

16 زنيبر محمد، "السلفية"، **مذكرات من التراث المغربي**، مؤسسة الشمال للنشر، 1985، الجزء 5، ص.242.

17 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.176.

18 الطاهري عبد السلام، **الفكر الإصلاحي بالمغرب: الخطاب السلفي نموذجا (من 1757-1894)**، م.س، ص.250.

19 محمد ضريف، **مؤسسة الزوايا بالمغرب**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1992، ص.135-136.

20 منال عبد المنعم جاد الله، **التصوف في مصر والمغرب**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1990، ص.125.

21 ياسين مريم، **التصوف السني: دراسة في إحداثيات الإصلاح النفسي والاجتماعي والسياسي**، إفريقيا الشرق، 2018، ص.199.

22 منال عبد المنعم جاد الله، **التصوف في مصر والمغرب**، م.س، ص.127.

23 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.180-181.

24 نفسه، ص.182.

25 نظرا لميلهم إلى تكفير مرتكب الكبائر.

26 اعتبارهم الأعمال جزء من الإيمان.

27 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.181.

28 ناجي هاشم، **الوهابية بتقارير القنصلية الفرنسية في بغداد 1806/221هـ - 1809م/ 1224هـ**، الوراق للنشر، الطبعة الأولى2015، ص.8-9.

29 الشرفي عبد المجيد، **مرجعيات الإسلام السياسي**، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص.14.

30 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.178.

31 السقاف حسن بن علي، **السلفية الوهابية: أفكارها الأساسية وجذورها التاريخية**، دار الإمام الرواس، بيروت، دون سنة النشر، ص.75.

32 محمد المنصور، "الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن 19م"، م.س، ص.183.

33 أومليل علي، "ما هو الإصلاح بمفهوم إسلامي"، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم7، 1983، ص.25.

34 أبو اللوز عبد الحكيم، **الحركات السلفية في المغرب: بحث أنثروبولوجي سوسيولوجي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (79)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2013، ص.130.

35 محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي**، دار الشروق، الطبعة الأولى1991، ص.311-313.

36 الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**، م.س، ص.699.

37 محمد ضريف، **مؤسسة الزوايا بالمغرب**، م.س، ص.126.

38 الطاهري عبد العزيز، **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية، (1912-1956)**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016، ص.228.

39 ROUSSILION Alain, « SALAFISME, REFORMISME, NATIONALISME ESSIDE CLARIFICATION », HESPERIS TAMUDA, Université Mohamed, FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCE HUMAINES RABAT, Vol.XXXIX – Fascicule 2, 2001, p.36.

40 الطاهري عبد العزيز، **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية، (1912-1956)**، م.س، ص.228.